

مُلخص كتاب "نقمة النفط ، كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الامم "

تأليف مايكل روس ، منتدى العلاقات العربية والدولية



قام بإعداد المُلخص / أحمد الباز

شبكة رؤية الإخبارية

## النقاط الرئيسية

- أن تكون دولة ما غنية بالنفط ، فإن هذا لا يعنى أنها باتت دولة بدون مشاكل . الدول الغنية بالنفط تكون عادة مصابة بما يعرف بـ " لعنة الموارد" ، فالنفط يساعد الحكومات في أن تكون أكثر إستبداداً ، كما يساعد السياسيين في شراء الداعمين .
- تعمل الحكومات على إخفاء بيانات مكاسبها من النفط ، ليكون من السهل الحصول على جزء من الإيرادات في تمويل مشاريع سياسية خاصة ، أو التصدى لعقوبات دولية يكون الهدف منها القضاء على النظام الحاكم ، كما حدث في العراق وليبيا .
- الدول التي تعتمد على إيرادات النفط ، ولا تقوم بجمع الضرائب من مواطنيها ، عادة ما يكون مواطنيها أقل في نسب المشاركة السياسية ، وغالباً تكون الدول النفطية غير ديمقراطية.
- هناك علاقة بين إنخراط النساء في سوق العمل والنفط ، فكلما كانت الدولة أكثر ثراءً نفطياً فإن فرص النساء في المشاركة السياسة والتصنيعية تكون أقل ، نظراً لعدم الحاجة لسد حاجات مادية .
- النفط أحد العوامل الرئيسية في نشوب الحروب الأهلية والحركات الانفصالية سواء في حالة رغبة حركة مسلحة الإستيلاء على مناطق الإنتاج ، أو رغبة سكان الإقليم النفطى الانفصال عن الدولة الأم بهدف تحقيق أقصى إستفادة من ثروات هذا الإقليم .
- هناك علاقة بين النفط والدول الإسلامية . فالدول الإسلامية تشكل 23% تقريباً من الدول السيادية في العالم ، وتصدر 51% من نפט العالم ، وتتربع على 62% من إحتياجاته ، لذا فإن المستقبل يحمل دوراً أكثر فاعلية لهذه الدول .

- هناك عدة طرق للحد من " لعنة الموارد " ، مثل : إستخدام عقود المقايضة ، تقليص حجم الإنتاج النفطي ، توزيع العوائد على المواطنين مباشرة ، تحويل جزء من الأموال إلى الحكومات الإقليمية أو المحلية .
- خصخصة قطاع النفط لا يعنى حل مشاكل هذا القطاع . هو أحد الحلول المطروحة ، ولكنه ما زال محفوفاً بالمخاطر .



## الفصل الأول

### المفارقة في ثروة الأمم .

إنه رجس الشيطان . نحن غارقون في رجس الشيطان .. " جون بابلو ، وزير نفط فنزويلى سابق "

أتمنى لو أنكم عثرتم على مياه ..... " ملك ليبيا إدريس السنوسى عند إخباره بأنه تم إكتشاف النفط في بلاده "

قبل عام 1980 لم يكن ثمة دلائل على وجود " لعنة الموارد " في بلدان العالم النامي ، حيث كانت الدول النفطية والغير نفطية متساوية في إحتتمالات خضوعها لحكومات إستبدادية وإحتتمالات معاناتها حروباً أهليه . اليوم الدول النفطية أكثر عرضة للإستبداد من الدول غير النفطية بنسبة 50% . وهى إلى ذلك مجتمعات أكثر تقلباً من الناحية المالية وأقل عدالة في الفرص السياسية والإقتصادية المتاحة أمام النساء . لقد ادت الجيولوجيا الجيدة إلى سياسات رديئة وفسادة في هذة الدول على الأقل منذ عام 1980 .

ولم يكن من المفترض أن تحدث " لعنة الموارد " أصلاً ، حيث توقع الخبراء أن ثروة الموارد ستساعد الدول بدل إلحاق الضرر بها ، حيث ستستغل هذة الدول الثروات النفطية للإستثمار في التعليم وبناء المدارس وغيرها من البنى التحتية لتسريع عملية التطوير . بقيت تلك الحكمة التقليدية صحيحة على وجة العموم في خمسينيات وستينيات القرن الماضى ، لكن في السبعينيات تحديداً حدث خطأ ما في الدول النفطية .

### ما الذى يسبب لعنة النفط ؟

يلقى بعض المراقبين بالأئمة على القوى الأجنبية التى تتدخل في البلدان الغنية بالنفط وبالتلاعب بحكوماتها ، في حين يلقي آخرون اللوم على شركات النفط العالمية التى تستغل هذة الموارد سعياص وراء السيطرة وتحقيق أرباح غير عادية . على الرغم من أن حجج الفريقين تنطوى على بعض الخقائق إلا أنها لا تستطيع الصمود إذا خضعت لفحص دقيق .

ففي العقود الأخيرة إستطاعت دول كثيرة منتجة للنفط مثل إيران وفنزويلا وروسيا والسودان وبورما أن تصمد بصورة إستثنائية ضد ضغوطات الدول الغربية . كما أنه وعلى مدى حقبة كبيرة من القرن العشرين ، كان لشركات النفط العالمية تأثير ملحوظ في البلدان المنتجة للنفط في العالم النامي ، إلا أن دور هذه الشركات قد تضائل بصورة حادة منذ مطلع القرن العشرين عندما أمتت غالبية البلدان النامية صناعاتها النفطية .

### أسباب لعنة النفط :

- يسهل حجم الإيرادات الهائل على الحكومات الإستبدادية إسكات المعارضة ، وهو ما حدث بعد حركات التأميم ، عندما إنتقلت الثروة من يد الشركات الدولية إلى يد الحكومات ، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى قيام حركات تمرد وعصيان يسعى من خلالها مواطنو المناطق الغنية بالنفط للحصول على حصة من العائدات .
- العديد من الحكومات تعتمد على إيرادات النفط في تمويل المشاريع ، لذا فإن الحصول على إيرادات يأتي عبر بيع الأصول التي تمتلكها الدولة ، وهذا يساعد في تفسير كون عدد كبير جدا من البلدان المنتجة للنفط غير ديمقراطية
- تتسبب سرية عائدات النفط في ان تتواطأ الحكومات مع شركات النفط لإخفاء صفقاتها ، وهو الأمر الذي يساهم في تسهيل بقاء الأنظمة الإستبدادية في الحكم نظراً لوجود مورد دائم يسهل لهم القيام بما يحلو لهم .

### التوجه نحو إستخراج النفط من الدول النامية .

تغطي البلدان النامية 60% من مساحة اليابسة في العالم تقريباً ، بإستثناء القارة القطبية الجنوبية التي لا تمتلك أكثر من 20% من حجم الإستثمار العالمي في مجال التعدين . بالمقابل تغطي الدول الديمقراطية الغنية في أوروبا وأمريكا الشمالية ونيوزلندا وأستراليا 25% من مساحة اليابسة ، لكنها تستحوذ على 75% تقريباً من حجم الإستثمار الأجنبي في مجال التعدين عالمياً . وعلى الرغم من ذلك فإنه يظهر في الأفق توجهاً بالتنقيب والإستخراج من الدول النامية الغير مستقرة والتي تعاني من إضطرابات .

أصبح هناك أفضلية للتنقيب عن النفط وإستخراجه في البلدان النامية عن ذي قبل ، ففي يناير 1999 كان برميل النفط يباع بعشرة دولارات فقط ، وفي يونيو 2008 سجل سعر البرميل إرتفاعا بلغ 145 دولاراً ، ونتيجة إرتفاع أسعار النفط ، رأّت بعض الشركات أن مخاطر العمل في البلدان النامية الغير مستقرة تتراجع بصورة متزايدة مقارنة بالفوائد التي ستجنيها من إكتشافات إحتياطيات جديدة بعد هذا الإرتفاع الغير مسبوق في الأسعار ، لذا إنتقلت الأنظار نحو البلدان النامية والتي تقع معظمها في أفريقيا ، وهي أيضا البلدان التي يشجع قاداتها الإستبدايون الشركات العالمية للعمل في إستخراج النفط ليتمكنوا من الحصول على ثروات سريعة تُعزز نفوذهم وسياستهم



## الفصل الثاني

### المشكلة في إيرادات النفط .

إن روح شعب ما ، ومستواة الثقافى ، وتركيبته الإجتماعية ، والمآثر التى تصبو إليها سياساته ، كل هذا وأكثر مكتوب فى تاريخه المالى ، مجرداً من كل العبارات . من يعرف كيف يصغى لرسالته هنا يميز صوت تاريخ العالم مديواص كالرعد وأوضح من أى مكان آخر " جوزيف شومبيتر " أزمة الدولة الصربية " .

### دور إيرادات النفط فى تشكيل هيكل الدولة المالى .

عند عقد مقارنة بين حكومات البلدان المنتجة للنفط وبين الدول المجاورة التى لها ذات الدخل ولكن ليس لديها نفط ، فإنه يزيد حجم الحكومات المتمولة من النفط عن مثيلاتها غير النفطية . بالإضافة إلى أن الإيرادات الهائلة للنفط تساهم فى تمويل الحكومات بدرجة تجعلها أقل إتكالاً على أموال الضرائب . كما أن الحكومات تجد أن تحصيل إيراداتها من القطاعات النفطية أسهل بيروقراطياً وأكثر شعبية سياسياً من تحصيل الضرائب المفروضة على عامة الشعب .

### ريع النفط ما بين سيطرة الشركات الخاصة والحكومات .

يتشكل كثير من سياسات النفط نتيجة الصراع بين الحكومات وشركات النفط ، من أجل السيطرة على " الريع " ، فقبل التغييرات فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين توأطأت شركات النفط مع بعضها مما جعل من شبة المستحيل على الحكومات تحصيل ريع النفط ، مع أن ملكية قانونياً تعود للدولة المضيفة . كما تمتعت هذه الشركات بميزة السرية التى تجعل من الصعب معرفة إيراداتها ، لذا فإن ما تجنيه الحكومات يكون غالباً أقل بقليل عن الإيرادات الأصلية ، خصوصاً أن هذه الشركات تعمل على تصدير النفط من خلال شركات متفرعة فى كل أرجاء العالم ، أى نقل إيراداتها من إحدى أذرع الشركة



المتحدة الخاضعة قضائياً لسلطة الحكومة المضيفة إلى أذرع أخرى غير خاضعة لتلك السلطة ، الأمر الذي يجعل من الصعب ملاحقة الشركة أو إيراداتها .

إلا أن نشوب حركات " التأميم " في معظم البلدان المنتجة للنفط قد ساهم في تغيير ميزان القوى بين شركات النفط والحكومات لصالح الحكومات ، وحسب ستيفن كوبرين " كانت النتيجة الصافية تحولاً ثورياً في صناعة النفط " ، حيث إستطاعت الحكومات إنتزاع أكبر حصة من ريع النفط .

### النفط والقطاع الخاص .

كيف لا يؤدي إنتاج النفط إلى نمو سريع في القطاع الخاص يوازي نمو الدولة ؟ . ثمة ثلاث أسباب تكمن وراء نمط النمو الغريب هذا وهي :

- إمتلاك الدولة للأصول القابعة في باطن الأرض وكذلك للإحتياجات ، فحقوق سيادة الدولة تحد من تأثير إنتاج النفط على القطاع الخاص ، مما يجعل على هذا القطاع اللحاق بركب الدولة .
- أن أعمال التنقيب التي تقوم بها الشركات الخاصه تظل محصورة في إطار جغرافي ضيق لا يسمح لها بتوزيع الإستثمارات على قطاعات أخرى ، بعكس الدولة التي تسيطر على عمليات الإستخراج والمعالجة والنقل .
- التكلفة الهائلة لعمليات الإستخراج خصوصاً الأبار البحرية ، وهي التكلفة التي لا تواجه فيها الدولة معضلة نظراً لأنها تكون قادره على الإستقطاب المادى من مؤسسات أخرى تابعه لها ، أما الشركات الخاصه فهي تعتمد فقط على رأس المال الخاص بها فقط ، وهو الأمر الذي يساهم في إستنزاف قدراتها بحيث ينتج عن ذلك تأخرها الدائم في مساواة أو اللحاق بركب الدولة الإقتصادي ( تكلفة بناء منصة بحرية يبلغ 500 مليون دولار ، وتكلفة الإيجار تبلغ 200 مليون دولار ) .
- غالباً ما يكون الإقتصاد الزراعى والصناعى في حوزة القطاع الخاص ، ويزدهار قطاع النفط فإن رأس المال والقوى العامله تبتعد عن قطاعى الزراعة والصناعة في إتجاه قطاع النفط ، وعندما تتدفق الأموال من قطاع النفط



المزدهر إلى إقتصاد الدولة ، فإن سعر الصرف الحقيقي للعملة يرتفع ، وبدورة يجعل سعر الصرف الحقيقي الأعلى استيراد السلع الزراعية والمواد المصنعة أرخص تكلفة من تصنيعها محلها ، ونتيجة لذلك يخسر القطاعان الصناعي والزراعي التابعين للقطاع الخاص، مقابل تحقيق مكاسب للقطاع الحكومي ، وهي المعادلة التي باتت تُعرف إصطلاحاً بإسم " المرض الهولندي " .

### سرية إيرادات النفط .

تعمل العديد من الحكومات على إخفاء عائدات النفط . ثمة تحليل أجرى مؤخراً عن الكاميرون أكد أن 46% فقط من إيراداتها النفطية 1977-2006 حولت إلى الميزانية ، في حين لم يستطع أحد معرفة أين ذهبت 54% الباقية . كما أن الإحتفاظ بأموال النفط دون الإفصاح أمراً يساهم في شراء الأتباع وتمويل التحركات المشبوهة قد سهل لـ " سوهارتو " الرئيس الأندونيسي توزيع الأموال على مؤيدية قبل الإطاحه به ، وعندما اندلعت الحرب الأهليه في ليبيا ، إستطاع القذافي الصمود في وجه العقوبات بسبب مليارات كانت مودعة في مخابىء سرية ، وكذلك صدام حسين .

شبكة رؤية الإخبارية

## الفصل الثالث

### نفط أكثر، ديمقراطية أقل .

" المشكلة أن الرب الكريم لم ير من المناسب وضع إحتياطات النفط والغاز حيث توجد حكومات ديمقراطية "

نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني 2000

تستطيع البلدان الغنية بالنفط تقديم فوائد ومزايا هائلة ، من أهمها عدم تكليف المواطنين بضرائب كالتى موجودة فى البلدان الغير نفطية ، وهذا يتيح لها الحفاظ على الدعم الشعبى ويجنبها حدوث الثورات المطالبة بالديمقراطية . يشار أحياناً إلى أن المواطنين فى ممالك النفط يشعرون بالإمتنان لحكامهم لمنحهم إياهم المال ، وأن هذا الإمتنان يترجم إلى دعم سياسى . لكن الإمتنان ينجم عن تلقى هدية ، فى حين يعتقد عرب الخليج أنهم هم أنفسهم بوصفهم مواطنين ، لا الأسر الحاكمة ، يملكون النفط ، لذلك لا يشعر الكثير منهم بإمتنان كبير لتلقيهم شيئاً يعتقدون أنه ملكهم أصلاً .

### أثر النفط على سلوك الحكومات .

ومع إفتراض أن دول النفط فقدت السيطرة على الأمور ، وافتضح أمرها فى إخفاء ثروات نفطية ، فإن الإنتفاضات ستندلع للمطالبة بالديمقراطية ن حيث يعتمد أمر نجاح أو إخفاق هذة الإنتفاضات على مدى ولاء القوات المسلحة للسلطة الحاكمة ، وفى حالة وجود شك فى هذا الولاء ، فإن أموال النفط غالباً تكون موجوده لشراؤه لإخماد التمرد ، أو لإسكات المواطنين أنفسهم .

عندما إنهارت أسعار النفط فى ثمانينات القرن العشرين ، حاولت الحكومة السعودية رفع الضرائب وتخفيض كثير من أوجة الدعم ، لكن بعد تعرضها لإنتقادات شعبية ، تراجعت عن التدييرين كليهما . وفى معرض تخوفها من إرتدادات الربيع العربى فإن

حكومات الشرق الأوسط قد وفرت لمواطنيها إعانات جديدة ، والتي إزدادت معدلاتها في الدول الغنية بالنفط .

تحاول الحكومات أن تكون أكثر حرصاً على الإعلان الرسمي عن حجم إنفاقها ، لأن الإنفاق يتمتع بشعبية واسعة بين عامة المواطنين ، إلا أنها أشد ممانعة للإعلان عن حجم الإيرادات التي تجمعها . وفي هذا السياق فإن دول النفط تحديداً أكثر كرهاً للكشف عن إيراداتها . فمن خلال مراجعة بيانات البنك الدولي لعام 2006 ، نجد أن عدد الدول الغير منتجة للنفط والتي أعلنت عن إيراداتها بلغت 64 ، بينما بلغت 90 دولة غير منتجة للنفط في إعلانها عن نفقاتها ، أما الدول المنتجة للنفط والتي أعلنت عن نفقاتها 50 دولة ، بينما بلغت 89 دولة منتجة للنفط في إعلانها عن نفقاتها .

### أمريكا اللاتينية : النفط والديمقراطية معاً .

على النقيض ، فإن كل البلاد المنتجة للنفط في أمريكا اللاتينية هي الآن بلاد ديمقراطية . هناك عدة طرق لتفسير أسباب شذوذ أمريكا اللاتينية عن متلازمة " النفط والإستبداد " وهي :

- أن النفط يعوق الديمقراطية فقط في البلدان التي لديها مستويات منخفضة من التفاوت الإجتماعي ، أما البلدان التي لديها مستويات مرتفعة من التفاوت الإجتماعي ، مثل تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية ، فإن النفط يسرع من وتيرة التحول الديمقراطي عبر تخفيف حدة القلق لدى النخب الثرية من أن تؤدي الديمقراطية إلى مصادرة ملكياتهم الخاصة .
- النفط يعوق الديمقراطية في البلدان التي ليست لها خبرة ماضية بالديمقراطية ، حيث يجعل النفط الحكام المستبدين أكثر شعبية لأن بوسعهم أن يخفوا الحجم الحقيقي لإيرادات النفط ، أما إن كان البلد قد إحتك بحكم ديمقراطي في الماضي ، فقد يجد الحكام المسبدون أن أمر إخفاء هذه الإيرادات هو أشد صعوبة نظراً لأن المواطنين سوف يعلنون بالفعل الحجم الحقيقي للثروة من قدرتهم السابقة للوصول إلى الصحافة الحرة . وللتدليل على ذلك نلاحظ أن الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلي وكولومبيا

والاكوادور والبيرو تناوبت عليها حقب ديمقراطيه سابقاً ، والمكسيك التي لم  
تخبر في السابق حكماً ديمقراطياً ، كانت أبطأ هذه البلدان في التحول إلى  
الديمقراطية .

## الديمقراطية ترتفع وتنخفض تبعاً لمعدلات إرتفاع وإنخفاض عائدات النفط " روسيا نموذجاً "

في روسيا ، ساعد إنخفاض عائدات النفط والغاز على التعجيل في الإعلان عن إفلاس  
الحكومة 1998 ، إلا أن ضعف الحكومة المالي فتح الباب أيضاً أمام مزيد من الحريات  
المدنية ، وحرية الصحافة ، والتنافس السياسي ، كمحاولة للإلهاء الشعبي . إلا أنه بمجرد  
أن بدأت صناعة النفط الروسية تستعيد عافيتها في عام 2000 ، بدأت الديمقراطية في  
التدهور . ( لقد أصبح لدى بوتين موارد وفيرة تُمكنه من شراء المعارضين في وسائل الإعلام  
والمجتمع المدني أو قمعهم ) .



## الفصل الرابع

### النفط يديم النظام الأبوي

"الإفادة من قدرات النساء العربيات عبر مشاركتهن الإقتصادية والسياسية تبقى الأدنى في العالم بمقياس الكم ، كما هو مثبت عبر حصة النساء المخفضة للغاية في البرلمانات ، والحكومات ، والقوى العاملة ، وفي النزعة الرامية إلى تأنيث البطالة ... المجتمع كله يعاني عندما يكون شطر كبير من قوته الكامنة معوقاً ومقموعاً ، الأمر الذي يتمخض عن مستويات دخل أقل إنخفاضاً للأسرة ومستويات معيشة متدنية "

تقرير التنمية البشرية العربية ، 2002

### كيف يؤثر النفط في النساء .

في الدول الفقيرة تسعى النساء إلى العمل ، ويسعى أرباب العمل إلى توظيف النساء دوناً عن الرجال نظراً لأن النساء تتقاضى أجوراً أقل ، بالإضافة إلى أن حدوث تحولات سياسية وإجتماعية وإقتصادية فدولة ما يجعل النساء تنتقلن من حقبة الركود الإجتماعي إلى النشاط على كل الأصعدة ، ولنا في كوريا الجنوبية مثلاً ، ففي عام 1930 لم يكن مسموح للنساء بالتجول في شوارع سيؤول ، إلا أنه ومع بداية حركة التصنيع 1960 شرعت النساء الكوريات بالعمل في المصانع ، ومع بداية حقبة التسعينات إنخرطن في العملية السياسية.

قد يكون للنفط تأثير معاكس لتأثير التصنيع ، ففي نفس الوقت الذي أحرزت فيه النساء تقدماً إقتصادياً وسياسياً في معظم بلدان العالم ، إلا أن تقدمهن كان أبطأ في بعض المناطق ذات الإنتاج النفطي ، وتتركز تأثيرات النفط على نحو صارخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، حيث تعادل نسبة النساء اللاتي يشغلن مقاعد في برلمانات الدول غير النفطية ثلاثة أضعاف نسبة النساء البرلمانيات في الدول المنتجة للنفط .

## كيف لنا أن نتأكد من أن النساء في الشرق الأوسط إعترض سبيلهن النفط ، لا الإسلام أو الثقافة ؟

إحدى طرق التحقق من هذه القضية تتمثل في تفحص أحوال النساء داخل منطقة الشرق الأوسط عن كثب . لبلدان المنطقة دين مشترك ولهم - على وجه العموم - ثقافة مشتركة . لو كان الدين والثقافة مصدر المشكلة ، لكان يُفترض أن تعيش النساء في كل بلدان الشرق الأوسط نفس الأحوال المتردية ثقافياً وسياسياً .

لكن ليست هذه هي الحال ، فثمة تفاوت صارخ في أحوال المرأة عبر المنطقة ، في بعض البلدان تشكل النساء أكثر من ربع القوى العاملة ، فيما لا يبلغن 50% في بلدان أخرى ، وفي بعض تلك البلدان ، غكسبت النساء حق الإقتراع في أربعينيات القرن العشرين ، فيما لم يكتسبنة في بلدان أخرى حتى عام 2010 ، وفي بعض الحكومات ، تشغل النساء أكثر من 20% من مجموع المقاعد البرلمانية ، فيما لم تشغل في بلدان أخرى أى مقعد .

### الأثر الغير مباشر للنفط على وضع النساء في البلدان الغير نفطيه .

تساعد الثروة النفطية في تفسير بعض مظاهر الشذوذ الإحصائي لدلو المنطقة . على الرغم من أن اليمن ومصر والأردن لديها قليل من النفط أو ليس لديها نفط على الإطلاق ، فإن لديها أعداداً أقل من القوى النسائية العاملة ، ومن عضوات البرلمان مما يمكن أن نتوقع .

هذا الخروج عن القياس قد يكون جزئياً نتاج التحويلات الماليه للعمالة الخارجية منذ السبعينات وحتى التسعينات من القرن العشرين ، كانت هذه البلدان أكبر مصدرى العمالة إلى البلدان الغنية بالنفط في منطقة الخليج العربي ، وتلقت منها بالمقابل تحويلات مالية ضخمة . وشانها شأن النفط ، يمكن للتحويلات المالية أن تؤدى إلى إبتعاد لانساء عن سوق العمل.



## الفصل الخامس

### العنف القائم على النفط .

الضرورة الأولى والأكثر حتمية في الحرب هي المال ، لأن المال يعني كل شيء آخر -  
الرجال ، والبنادق ، والذخيرة .

### دور النفط في إشعال حرب أهلية .

مع افتراض أن هناك منطقة تتميز بثراء نفطي في إحدى الدول ، ومع افتراض أن جميع المواطنين في هذا البلد الأم متساويين في الحقوق وماتوفرة لهم الدولة ، الأمر الذي يجعل المواطنين في المناطق البعيدة عن إنتاج النفط يدعمون الحكومة ، إلا أنه لا يكون غالباً نفس التوجه النفسي لسكان المناطق الغنية بالنفط ، والذين يطالبون بزيادة حصتهم في الأرباح ، ولا يكون أمام الحكومات في هذه الظروف سوى الإنصياح لطلبات السكان ، الأمر الذي يثير حساسية لدى السكان البعيدين عن المناطق الغنية بالنفط ، وبالتالي يساهم هذا الأمر في إشعال توتر بين الطرفين ، إن لم تعمل الحكومة على الدفع للسكان الذين يقطنون أماكن بعيدة عن مناطق الإنتاج النفطي ، فإن بوادر حرب أهلية تظهر في الأفق ، سواء كان السبب فيها رغبة السكان البعيدين عن مناطق الإنتاج في المساواة ، أو رغبة سكان المناطق الغنية بالنفط الانفصال .

### دور النفط في نشر اللاشعرية " الإبتزاز القائم على النفط "

تعتبر صناعة النفط مجالاً جيداً وسهلاً للقيام بعمليات غير شرعية خارج إطار الحكومة المضيفة ، وكذلك القيام بعمليات إبتزاز على يد المتمردين للإستفادة مادياً من الوضع القائم .



- الشركات النفطية هي الشركات الوحيدة التي تخاطر بالعمل في أكثر المناطق فقراً وفقداناً للأمان ، الأمر الذي يعني أنها أكثر شركات تماساً مع المتمردين ، لذا ولدراً خطرهم فإنها تسعى لإسترضائهم دائماً عن طريق دفع الأموال .
- بسبب المكاسب الهائلة التي تعلم شركات النفط أنها ستجنيها حتماً لاحقاً ، فإنها تكون أكثر إستعداداً لعقد صفقات مع الجيش أو المتمردين لحماية مرافقها ، وهي بذلك تدعم إستمرار التمرد لحماية مصالحها .

### دور الثروة النفطية في إضعاف الدولة .

تفيد إحدى المقولات الشائعة بأن الحروب الأهلية في الدول المنتجة للنفط إنما تندلع بفعل تأثير جاذبية النفط : كلما راكمت الحكومات مزيداً من إيرادات النفط أضحت أهدافاً مربحة أكثر بالنسبة للمتمردين . ووفقاً لمقولة " الدولة الضعيفة " فإن المتمردين سوف يهاجمون الحكومة لأن تكاليف هزيمتها أقل .

يؤدي النفط أيضاً إلى نشوب صراع مسلح عبر تشجيع التدخلات العسكرية الخارجية ، مثل الحروب الأهلية التي أنزلت الكوارث بالعراق بعد حربي 91 و 2003 . لطالما تدخلت القوى العظمى في بلدان منتجة للنفط ، وفي وقت لاحق ، نصبت عليها حكومات مناصرة لها ووفرت لها الحماية .

### النزعة الانفصالية القائمة على النفط .

في الفترة من 1960-2010 إندلج 16 صراعاً انفصالياً . وهنا ثمة نمطان جديران بالذكر :

- أولهما خطر النزعة الانفصالية التي تستمد وقودها من الموارد ، وهو أشد وطأة على البلدان الفقيرة منه على البلدان الغنية . فالصراعات الستة عشر جميعها إندلجت في بلدان دخل الفرد فيها أقل من 2100 دولار ، فيما إندلج أحد عشر صراعاً في بلدان دخل الفرد فيها أقل من 1000 دولار . البلدان التي

يزيد فيها دخل الفرد على 2100 دولار كانت أقل تعرضاً لخطر الحروب  
الإنفصال .

- أن خمسة عشر صراعاً من الصراعات الستة عشر اندلعت في مناطق تقطنها تقليدياً أقليات إثنية ودينية ، يشير هذا ضمناً إلى أن ثروة الموارد منفردة غير كافية لبدء صراع إنفصالي . ( إنفصال إقليم إتشية في إندونيسيا ، و جنوب السودان نموذجان للدراسه )



## الفصل السادس

### النفط ، والنمو الإقتصادي ، المؤسسات السياسية

الإزدهار المحموم يتبعه بسرعة مفاجئة إنهيار شامل .

بول فرانكر ، أساسيات البترول ، 1946 م

### لعنة الموارد .

كانت دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط قد نعمت حتى منتصف السبعينات بنمو مذهل ، إلا انها امضت معظم الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين وهي تسجل تراجعاً . في عام 2005 ، كانت نصف الدول في " أوبك " أفقر حالاً مما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً .

تزعم دراسات متخصصة أن الثروة النفطية هي لعنة إقتصادية ، حيث أنه كلما إزداد النفط تباطأ الإقتصاد ، أو تقلبت أحواله . للأسباب التالية :

- إرتباط الإقتصاد إرتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار النفط ، خصوصاً وأن معظم الدول المنتجة للنفط تعتمد فقط على إقتصاد أحادي " البترول دولار " .
- عندما تتضاعف معدلات النمو والإيرادات النفطية ، فإن الدول الرئيسية المنتجة للنفط تقريباً تعاني مشاكل في إدارة المكاسب المفاجئة ، وهو ما حدث أثناء الصدمة النفطية عام 1974 ، عندما وصلت الإيرادات النفطية إلى أعلى مستوياتها .
- بين العامين 1980-1986 إنخفض سعر النفط وصولاً إلى أقل مستوياته ، الأمر الذي ساهم بدورة في هبوط متوسط دخل الفرد في كل من " الامارات والسعودية والكويت وقطر إلى نحو 50% .

إلا أن هناك دول قد نجت من ظروف مشابهة عندما إتبعت سياسة أكثر رشادة تعتمد على نظرة مستقبلية ، مثل سلطنة عمان وأندونيسيا وماليزيا ، ففي نفس الوقت الذي تهاوت فيه الأسعار وانخفضت بالتالي متوسطات المداخيل الخاصة بالأفراد ، فإن

دخل الفرد إزداد في عمان بنسبة 89% وفي ماليزيا بنسبة 78% عام 1989 ، كما حققت أندونيسيا نسبة نمو بلغت 54% .

ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الدول الثلاث قد إتبعت سياسة إتسمت "بالتروى زمن البحبوحة " ، بالإضافة إلى الإستثمار في القطاع الزراعى ، وسياستها الصارمة التى رمت إلى الحفاظ على توازن الميزانية وعلى عملة قابلة للتحويل ، كما أن عمان وماليزيا قد عملتا على زيادة إنتاجهما النفطى لموازنة هبوط الأسعار ، نظراً لأنهما ليستا عضوتان فى " أوبك " حيث إزداد إنتاجهما من النفط بنسبة 130% لعمان ، 110% لماليزيا .

## دول الريع .

تتميز الحكومات التى تعتمد على " ريع " النفط " بأنها قصيرة النظر ، فالنفط يجعل القادة السياسيين أقل ميلاً لتعزيز الرفاة الإجتماعى . وبتحررهم من تدقيق الناخبين ، يصبح الساسة أيضاً قصيرى وقليلى التبصر ، فحسب دراسة بالغة الأهمية أجراها حسين مهدوى بعنوان " دول الريع " يكرس الساسة القسم الأكبر من مواردهم لحراسة الوضع الراهن بحرص وحذر شديدین ، بدل أن يستثمروا فى التنمية الإقتصادية .

شبكة رؤية الإخبارية

## الفصل السابع

### أخبار جيدة وأخبار سيئة عن النفط

من بين كل المشاريع المربية وباهظة التكلفة والتي تستجلب الإفلاس للسواد الأعظم من العاملين فيها ، ربما لا يوجد ما هو أكثر تدميراً من إستكشاف مناجم الفضة والذهب الجديدة .. لذلك تبقى أقل المشاريع التي يتعين على المشرع الحكيم الراغب في زيادة رأسمال أمته منحها أى قدر من التشجيع الإستثنائى .

ادم سميث ، ثروة الأمم .

### دول النفط المسلمة .

تبدو منطقة الشرق الأوسط وكأنها تتحدى نمطين عالميين إثنين : لقد أصبحت منطقة أكثر ثراءً دون أن تصبح ديمقراطية ، ودون أن تحرز تقدماً كبيراً في حقوق المساواة بين الجنسين ، وينحى مراقبون عديدون باللائمة في كلا النمطين على تقاليد المنطقة الإسلامية .

هل يمكن أن يفسر الإسلام حقاً شذوذ الشرق الأوسط وخروجة عن القياس ؟

ليس من السهل فك التشابك بين تأثيرات الإسلام وتأثيرات النفط نتيجة للمصادفة الجغرافية الغربية : يوجد معظم بترول العالم في بلدان ذات أغلبية مسلمة ، لا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقط ، بل في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى ( نيجيريا والسودان وتشاد ) ، وفي جنوب شرق آسيا ( إندونيسيا وماليزيا وبروناوى ) ، وفي حوض بحر قزوين ( أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان ) .

في ، يوجد بلدان أخرى ذات أغلبية مسلمة ، ولا تملك من النفط إلا قليلاً ، أو ليس لديها نفط على الإطلاق ( الصومال ، تركيا، أفغانستان ) وبلدان يشكل فيها المسلمون أقلية ولديها كثير من النفط ( أنغولا وفنزويلا والنرويج ) . إلى ذلك ، في عام 2008 قامت البلدان ذات الأغلبية المسلمة – وتشكل 23% تقريباً من الدول السيادية

في العالم - بتصدير 51% من نפט العالم ، وتربعت على 62% من إحتياطياته ، وبما أن حصتها من الإحتياطيات تفوق حصتها من الصادرات الراهنة ، فإن دور البلدان ذات الأغلبية المسلمة في أسواق البترول العالمية سيتعاظم بالتأكيد في العقود القادمة .

## البترول ودولار والسلطة في الشرق الأوسط

حاول البعض تحقيق نقلة ديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ، عن طريق إزاحة الإستبداد والحكم الملكي والانتقال إلى الحكم الديمقراطي ، حاول البعض تحقيق هذه النقلة الديمقراطية ، ففي ستينيات القرن العشرين ، أطيح بملكين في العراق وليبيا عبر إنقلابين عسكريين ، وفي عام 1979 أفضت الثورة الإيرانية إلى إسقاط الشاه . لم يؤد أي من هذه الثورات إلى تحقيق ديمقراطية مستدامة . البترول ودولار أدى إلى تقوية الحكام المستبدين ، أفضى أيضاً إلى غضعاف منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص .

## ما الذي ينبغي أن نفعله للحد من لعنة الموارد ؟

لإصلاح حال الإيرادات النفطية ، تحتاج مختلف البلدان أنواعاً مختلفة من السياسات والتدابير ، ومنها :

### 1. تقليص حجم الإيرادات النفطية

هذا الخيار يعني الإبقاء على النفط في باطن الأرض ، وإستخراجه بقدر الحاجة ، بحيث لا تتجاوز الإيرادات قدرة الحكومة على الإنفاق المجدى ، نظراً لأن الثروة المعدنية هي أصل غير قابل للتجدد ، فإن غستخراجها ينتج تدفقاً نقدياً ضخماً ومفتاحاً مرة وإلى الأبد ، لكنه متى نفذ لا يمكن تجديده ، وإذا إستثمر بحكمة فيمكنه رفع مستوى الأجيال القادمة ، لذا فإن تركة في باطن الأرض شبيهة بإدخارة في مصرف ، وسوف يكسب " فائدة " حيث ترتفع قيمته مع مرور الزمن ، فيما تكون إمدادات البترول العالمية في طريقها إلى النضوب .



## 2. إستخدام عقود المقايضة

بدلاً من أن تبيع البلاد نفطها مقابل مبالغ نقدية ، بوسعها مقايضتها مباشرة بسلع عامة تود في نهاية المطاف الحصول عليها ، بيد أن بلاد عديدة – بما فيها أنغولا ونيجيريا وزيمبابوي وزامبيا – باعت بالفعل بترولاً وغيره من الحقوق المعدنية لشركات وإتحادات يملكها الصينيون باستخدام صفقات المقايضة ، فبدلاً من تلقي الضرائب ، تلقت هذه الحكومات وعوداً بإنشاء بني تحتية وتقديم خدمات في المستقبل .

## 3. توزيع عائدات النفط على المواطنين مباشرة

إستخدمت ولاية ألاسكا الأمريكية ومقاطعة ألبرتا الكندية كلتاهما أسلوب التوزيع المباشر . حيث يتلقى صندودق ألاسكا الدائم الذي تأسس عام 1977 خمس عائدات نفط الولاية تقريباً ، ويوزع سنوياً حصة من الفائدة المستحقة لجميع مواطني ألاسكا . في عام 2009 كانت قيمة الحصة الواحدة 1300 دولار تقريباً ، وقد نمت شعبية التوزيع المباشر لدرجة أن السياسيين يتهافتون لإستعراض جهودهم في الدفاع عن هذا البرنامج أمام الجمهور .

هذا النظام يبقى جزء من عائدات الحكومة من البترول بعيداً عن متناول السياسيين الذين لو كان الأمر خلاف ذلك لكانوا سرقوه أو إستخدموه في كسب ميزات سياسية ، كما يساعد الصندوق في التحوط من تقلبات الأسعار ، كما يعطي المواطنين حافزاً على مراقبة إستخدام الحكومة لإيرادات الموارد .

صحيح أن هذا بداية سيخفف التمويل المتاح لبرامج حكومية قد تكون مهمة وقوية ، لكن بوسع الحكومات أن تسترد جزءاً من الأموال الموزعة بواسطة فرض الضرائب ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حث المواطنين على المطالبة بمزيد من المساءلة والمحاسبة . إلا أنتطبيق هذا النظام يظل من لامستحيل تطبيقه في البلدان ذات الدخل المنخفض والبيروقراطية .



## 4. تحويل جزء من الأموال إلى الحكومات الإقليمية أو المحلية " لا مركزية الإيرادات "

ينبغي أن يكون للحكومات الإقليمية الحق في أموال تعويضها عن التكاليف الاجتماعية ، والبيئية ، وتكاليف البنية التحتية التي تتحملها جراء إستضافتها مشاريع النفط والغاز ، مع أن لا مركزية الموارد تذهب إلى ما هو أبعد من تخفيف التكاليف . إنها تنطوي على تقاسم الفوائد المالية الناجمة عن إستخراج الموارد مع الحكومات الإقليمية .

ثمة طريقتان للقيام بذلك : يمكن أن تسمح الحكومات الإقليمية بفرض ضرائب مباشرة على الصناعة البترولية ، أو يمكن أن توزع جزءاً من غيرادات الحكومة المركزية على الحكومات الإقليمية وفقاً لصيغة ما ، إما قبل تدليل المصاعب الناجمة عن تقلب الإيرادات سنوياً أو بعد ذلك .

### خصخصة قطاع النفط

دعاة الخصخصة يشيرون إلى كم هائل من الأدلة على أن المؤسسات المملوكة من قبل الدولة غير مجدية إقتصادياً ، بينما يشير المشككون إلى أن شركات النفط الوطنية مختلفة عن أنواع المؤسسات الأخرى المملوكة من قبل الدولة على نحو يمكن أن تجعل الخصخصة صعبة ، ويجادلون أيضاً في أن حجم شركات النفط العالمية وتطورها المالي يجعلان من لاصعوبة بمكان على الحكومات فرض ضرائب وتنظيم العمل ، بخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض . كما لن تستطع الخصخصة أن تجعل الأسعار أكثر إستقراراً ، كما لن تساهم في التحول إلى مسارات أكثر ديمقراطية . لذا يرى البعض أن الخصخصة قد لا تكون أكثر من إستبدال حكومات كبيرة تعمل في لاختفاء ولا تخضع للمساءلة إلى شركات خاصة تعمل أيضاً في الخفاء ولا تخضع للمساءلة .

## وسيلة لتفادي صدمة أسعار محتملة .

عندما تكون أسعار النفط منخفضة ، يكون في وسع الحكومات المنتجة للنفط أن تقترض أموالاً من مصارف أجنبية ، أو من حكومات ، أو من مؤسسات مالية دولية بغية تحقيق الإستقرار في ميزانياتها ، إضافة إلى تحفيز إقتصاداتها ، حيث كانت دول النفط في الماضي تستعمل القروض وفق التقلبات الدورية – أى تقترض عندما تكون أسعار النفط مرتفعة جداً بدلاً من الإقتراض عندما تكون اسعار النفط منخفضة – جاعلة إقتصاداتها أكثر ، لا أقل ، تقلباً . لتشجيع الإقتراض الرامى إلى مواجهة التقلبات الدورية .

وينبغى ان تكون الميزة الرئيسية لهذه القروض طريقة تسديدها ، التى يجب أن تستند إلى السعر الراهن للنفط زيتعين على الحكومات أن تقتطع عائدات عدد محدد من براكيل النفط كل شهر بغرض تسديد ما يترتب عليها لدائنيها ، صولاً إلى دفع قيمة القرض كاملة . بذلك لن تتغير قيمة القرض بفعل تقلبات الأسعار ، مايتغير هو معدل التسديد فقط . إن بقيت الأسعار منخفضة ، يتم تسديد القرض ببطء وتكون كلفة الحكومة قليلة نسبياً من الإيرادات السابقة ، وإن إرتفعت الأسعار ، سترتفع معها قيمة براميل النفط المكروسة لتسديد الدين والتى تباع شهرياً ، فيرتفع بذلك المعدل الذى يتم تسديد القرض على اساسه . مثل هذا " القرض المقوم بالنفط " الذى تقدمه جهة خاصة تمنح تسهيلات حصراً وقت إنخفاض الأسعار ، بوسعة أن يعزز الإنفاق عندما تشح الإيرادات ، وأن يحد منه عندما تكون العائدات وفيرة .

شبكة رؤية الإخبارية